الفصل الأول

المقدمة

١،١ التمهيد:

لكلّ عصرٍ خصائصَ وسماتٍ يتميز بها عما سواه من العصور، وسمات هذا العصر تكمن في التدفق الهائل للمعلومات في ظل متغيراتٍ متسارعةٍ في كافة المجالات أدَّت إلى تشابك المصالح البينيَّة وتعددها، وانبثق عنها أخطارٌ جمَّةٌ حتَّمت العمل في ظل مسارين متضادين، أولهما: مواكبة التطور الهائل والمتسارع في التقدم التكنولوجي والعلمي، بهدف تحقيق ديمومة التنمية البشريّة، والتي تعتبر العمود الفقري لتطور السكان في أي دولة الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بالتعليم والتدريب التِقنيّ والمهنيّ لأنَّه أحد الوسائل التي تستعين بها الأمم في مواكبة ذاك التطور، وثانيهما: مجابهة المخاطر الدائمة التي تهدّد البشريّة ومقومات استقرارها المعيشي والتنموي، وتتمثل المخاطر في الكوارث الطبيعية التي تأتي خارج الإرادة البشريّة ورغماً عنها، والأزمات المتنوعة، والنزاعات لمسلحة التي يصنعها الإنسان وهي ذات تأثيرٍ بالغٍ في إضعاف مستوى حياة البشريّة بكافة أبعادها، وبالأخص تأثيرها في التعليم والتنمية عن طريق زيادة الفقر بأشكاله الاقتصاديّ والمعرفيّ والعقليّ، ولمواجهة ديمومة هذه المخاطر يجب ان يكون العمل وفق رؤيةٍ منهجيةٍ وخططٍ استراتيجيةٍ فعالةٍ تتوافق مع مستجدات العصر وتطوراته وبما من شأنَّه التأثير الإيجابيّ على استمرارية تنمية وتطوير العنصر البشريّ (عاشور، ٢٠١٣).

تُعتبر العلاقة بين التعليم والعمل والتنمية علاقةً تلازميةً تفرض شرط التناغم فيما بينها لبلوغ النجاح في تلك المجالات الثلاثة نظراً للترابط فيما بين تلك المجالات، وأيُّ منظمةٍ تتمكن من التحكم في توجيه مسار مجالاتها الثلاثة آنفة الذكر فأنَّها تحقق الفاعلية في خدمة المجتمع وتنميته، وتصل لأهدافها المبتغاة في تحويل الأفراد والجماعات إلى طاقاتٍ متميزةٍ ومُنتجةٍ، متسلحة بخَصائصَ تُساعدهُمْ على الاندماجِ في الحياة بيسرٍ وسهولةٍ، والتكيف مع جميع المستجدات المطلبية لهذا العصر (صباح، ٢٠١٤).

١،٢ خلفية الدراسة:

يُعد الاختلافُ بين النّاس سنة من سنن الله تعالى التي فطر الخلق عليها، ولهذا عرف الإنسان منذ بداية وجوده على سطح الأرض أشكالاً من الاختلاف والتناقض، والتنازع سواءٌ أكان بينه وبين نفسه، أو بينه وبين أبناء جنسه في البيئة المحيطة به، نظراً لإن النزاعات ظاهرةٌ قديمةٌ تعود إلى بدايات ظهور الإنسان على كوكب الأرض، فقد أورد القرآن الكريم في قول المولى عزَّ وجلَّ: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (القرآن. المائدة ٥: ٢٧). يتطلب هذا من الإنسان العمل الذي يحقق مصلحته ومصلحة أسرته أو قبيلته ثم مجتمعه، ولا يتأتى هذا بدون الاختلاف والمنازعة مع الآخر، وأوجد التقارب والتمازج والتفاعل بين المجموعات البشريّة الكثير من النزاعات (كوكو، ٢٠١٤).

إنَّ سنة الاختلاف ظاهرةٌ في الكون وما يحوى من بحارٍ ويابسةٍ يُلاحظ ذلك بصورٍ شتى، حيث يظهر الاختلاف في المظهر والجوهر والمذاق والشكل والأعمار والأحجام والوظائف، وغيرها، وأما الأنفس البشريّة، فيظهر التنوع بجلاء في الشكل واللون والتي تميِّز كلّ فردٍ عن غيره، وكما يكون الاختلاف في الشكل والطباع فأنَّه يكون في الألسُن والأصوات والاهتمامات، ولكل فردٍ خصائصَ وسماتٍ وميولٍ تميّزه ويختلف بها عن الآخر، ولا تستقيم الحياة البشريّة بدون الاختلاف، وتُحتِّم طبيعة وظروف الحياة الاختلاف في وجهات النظر في مناحٍ شتَّى، ولا تخلو أيُّ أسرةٍ أو مجتمعٍ أو أمةٍ من صور ومظاهر الاختلاف وتعددها في الكثير من القضايا، فلكلٍ اهتماماته المختلفة عن الآخر، ومع هذا فكل واحدٍ في الأسرة يقبل بالتعايش مع الآخر، ولا يُنكر أحدٌ منهم على الآخر هذا التباين البينيّ في مسألة أو مسائل بعينها، وهذه الاختلافات هي عوامل قوةٍ نظراً لأنَّ كل فردٍ يحترم أراء الآخر (العودة، ٢٠٠٩).

والتباين بين الناس يرجع لاختلاف العقول عند الخلق، والذي ينتج عنها تباينٌ في فهم مسائل الحياة المختلفة وشؤونها المتعدِّدة تبعاً لاختلاف العقول والفهوم لدى الناس وصدق الله العظيم القائل: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ، إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (القرآن. هود ١١: ١١٨-١١٩). والخلاف دليل حيوية أيّ مجتمعٍ أو أمةٍ، إذ تتفجر به الطاقات وتتوجه المجهودات للبناء والتنمية، وجميع أنواع المواقف ذات الاختلافات الكبيرة في الطاقة والتنمية، تكون دافع لتعزيز قدرات المجتمعات على تحديد الأهداف والتفاوض لتحسين مستقبلها (الوردي، ١٩٩٤). ويطلق بعض الباحثين على هذا مسمى النزاع السلمي الذي يؤدي إلى تلبية المطالب المتعارضة وتحقيق المصالح للأفراد والجماعات، عبر الوسائل والآليات المنضبطة والمقنَّنة، والتي تُدوَّن ويتضمنها العقد الاجتماعي، على المستوى الرسمي والفردي، ومن تلك الآليات الدساتير والمرجعيات الشرعية، أو القانونية، أو المواثيق والمعاهدات، أو طرق التحكيم التي يلجأ المتنازعون إليها ويرتضون بحكمها، وكذلك الحوارات ومؤتمرات المصالحة، والتي يقصد منها تحقيق تطلعات المجتمع وتنظيم كيانات الحكم والتحاكم، والسماح بحرية التعبير عن الرأي، والمطالبة العادلة بالحقوق العامة والخاصة كهامش حرية مرضي عنه (عادل، ومرسي، ٢٠١٣).

تلك الآليات والوسائل تمنع سير التناقضات والاختلافات أن تتحول إلى نزاعٍ عنيفٍ وهدَّام، وقد يُطلق على هذه الضوابط "نطاقات السلام"، ويُقصد بالنطاق هنا مجموعة الضوابط والآليات الخاصة بكيانٍ ما،وهي بمثابة أحزمة الأمان التي تبقي الصراع والتدافع بين الرؤى والأفكار المتعارضة تدور في نطاقٍ حضاريّ يُسهم في رقيّ وتنمية المجتمع وغويندولين وآخرين (Gwendolyn,et,al 2014)، وبما أنَّ الاختلاف من ضروريات الحياة التي تقود إلى الإبداع والتطوير، فإنَّ إدارته وتوجيهه في المسار السلميّ هي عامل قوةٍ لأيّ كيانٍ يحُسن استغلال وتوظيف عناصره، كما إنَّ الاختلاف الذي لا يتم إدارته بطرقٍ حقةٍ يُفضي إلى

النزاع العنيف، الذي هو مظهرٌ من مظاهر ضيق الأفق وتأزُّم العلاقات، حيث تسد سبل الحلول الحقة المختلفة والمتاحة، وهذا يؤدي إلى القطيعة والفشل والدمار للأنفس والممتلكات، وهذا النزاع هو الذي نهى الله عنه لأنَّه يؤدي إلى الخذلان والوهْن، حيث اتضح ذلك في قول الله تعالى {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ} (القرآن. الأنفال ٨: ٤٦).

ومما يجدر التنويه إليه أنَّ هذه الدراسة ركزت على النزاع العنيف وآثاره التي برزت كتداعياتٍ طالت الفرد في المجتمع، وألحقت الضرر بمقومات استقرار وتنمية الإنسان وتعليمه، وأدَّت إلى تغييب اليمن كدولةٍ عن الوجود، حيث يوجد دويلات تتنازع على الحكم بالوكالة عن أطراف آخر، وفي الظاهر يحكم اليمن حكومتان، الأولى، في المناطق الوسطى والشمالية وتُدار من قبل جماعة الحوثي التي تشير التقارير الدولية والمحلية إلى أنَّها تتلقى الدعم من النظام الإيراني (عاتق، ٢٠٢٠)، والثانية في مناطق جنوب اليمن وشرقه وبعض المناطق في الغرب اليمني، وهي الحكومة المعترف بها في الظاهر ويدعمها تحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، إلاَّ أن هذه الحكومة أُضعفت نتيجةً لنشوء قوات وحكومات موازية تتلقى الدعم والتسليح من دول أعضاء في التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية لتعمل بالوكالة عنها، ويزيد من تعقيد الوضع في اليمن وجود جماعة القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية، اللذان يترقبان ضعف أيٍّ من الأطراف للانقضاض عليه، ويقومان بتنفيذ هجمات بصورة روتينية، وفق توجيهات مَن لهم مصلحةٌ في إضعاف وتفتيت اليمن، ليصل الحال إلى أن تصف الخارجية الفرنسية (٢٠١٩)، ما يجري في اليمن أنَّها "حربٌ قذرةٌ".

وفي هذا اعتبر عردوم (٢٠١٧)، "بأن الصراع السعودي الإيراني أحد الأسباب في عدم الاستقرار السياسي في اليمن وذلك نظراً إلى الآثار السلبية التي خلَّفها الصراع على اليمن، فاليمن هو الخاسر الأكبر من ذلك الصراع لأنَّه تأثر على جميع المستويات ابتداءً من تدني الوضع الاقتصاديّ والإنسانيّ إلى الأزمة

السياسية وتفتيت النسيج الاجتماعي اليمني". علماً أن الأطراف المتنازعة لا تملك أيًّا من مقومات القوة التي تمكنها من السيطرة على البلد كدولةٍ موحدةٍ أو تحقيق نصرٍ ميدانيٍّ على الأطراف الأخرى، هذه الحالة أسهمت في تآكلٍ خطيرٍ لرأس المال البشريّ والماديّ، وهذا ما أكده تقرير فريق الخبراء المعني باليمن (٢٠١٨).

وتُعتبر مؤسسات التعليم من المؤسسات الأكثر تأثراً بالنزاعات، إذ يصل الحال في بلدان النزاع إلى العجز عن تقديم الخدمات التعليميّة، نظراً لما تخلفه من نتائج سلبيةٍ جمَّةٍ على مقومات تأهيل وتدريب الرأس المال البشريّ، نظراً لصلة الارتباط الوثيق بين النزاعات المسلحة وبين التعليم والتنمية، لأنّ انخفاض المستوى التعليميّ للفئات العمرية في سنّ التعليم، وارتفاع معدلات تسرُّب الطلبة من التعليم في مناطق النزاع يؤديان إلى تعميق مصائد الفقر للأجيال الشابة، فالأطفال الأكبر سنًا من (١١) عامًا، يدفع بهم النزاع إلى ترك المدرسة والالتحاق بسوق العمل في وقتٍ مبكرٍ جدا، وهو ما يؤدي إلى تدني الجودة المدرسية، والتأثيرات السلبية على التنمية الاقتصادية حسب سانتشز ورودرقاز (Sánchez & Rodríguez, 2012). إضافةً إلى أن استهداف كوادر التعليم من المعلمين والمدربين والإداريين يزيد من هجرة ونزوح الكوادر والكفاءات من الأكاديميين والمعلمين مع عائلاتهم، فضلاً عن فقدان مستحقاتهم المعيشية، واستنزاف الموارد المالية المخصصة للتعليم، وكذلك قلة الوسائل التعليميّة وخاصةً مناهج التعليم ووسائل الإيضاح (Duarte, 2016). وتُعد الحالة النزاعية خطراً على مستقبل الأجيال وتعليمه، حيث تزيد من العمى المعرفي وتستمر في إضعاف أدوات تعميم العلوم (Ancori, 2016).

وبإمعان النظر في هيكل التعليم اليمني وما أسهم به النزاع من أضرار؛ نجد هيكله قبل النزاع يتوزع بين ثلاث وزارات هي: وزارة التربية والتعليم التي تشرف على التعليم الحكومي والخاص، في مرحلة ما قبل الابتدائية، الذي يتمثل في دور الحضانة ورياض الأطفال، وهي تلبي احتياجات الأطفال للفئة العمرية (٣-

٦) سنوات، وتشرف أيضاً على مرحلة التعليم الأساسية، الذي يبدأ من سن (٦) سنوات وحتى سن (١٥)، ويشمل الصفوف من (١ إلى ٩) وهو تعليم إلزامي ومجاني، ونظراً لتدني مستواه انتشرت هناك مدارس خاصة تهدف إلى الإستثمار في التعليم، كما تشرف على التعليم الثانوي العام، وهذا النوع من التعليم يشمل الصفوف من (١٠ إلى ١٢)، كما أن هذا النوع من التعليم غير إلزامي، وتشرف أيضاً على برامج محو الأمية التي تشمل مختلف المستويات العمرية، وتتولى الوزارة الثانية إدارة التعليم العالي والبحث العلمي الحكومي والخاص، وعلى مراكز البحوث والدراسات بمختلف تكويناتها، وتدير وتشرف الوزارة الثالثة على التعليم التدريب التِّقنيّ والمهنيّ، حيث تشرف عليه في مرحلة بعد التعليم الأساسي سواءً في منشآت معاهد التدريب المهنيّ، وفي المدارس الثانوية الصناعية والزراعية والتجارية، وفي مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، وفي المعاهد التِّقنيّة وكليات المجتمع الحكومية والخاصة، ويتم هذا النوع من التعليم في مراكز مخصصة، وعن طريق دورات مدتها عامان دراسيان أو ثلاثة أعوام (يوكي، وكاميياما، ٢٠١٣).

ويُقدم التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ النظامي في خمسة مستوياتٍ تعليميةٍ، تتمثل في مستويات: البكالوريوس التطبيقي، والدبلوم التّقنيّ ثلاث سنوات، والدبلوم التّقنيّ سنتين، والثانوية المهنيّة، ودبلوم التدريب المهنيّ، ويبلغ عدد المؤسسات التدريبية التي تقدم تعليم نظامي (١٣٥) مؤسسةً منها (٩٥) مؤسسةً حكوميةً و(٤٠) مؤسسةً خاصةً موزعةً على (٢١) محافظةً، ويوجد (١٧٥) مؤسسةً تدريبيةً تقدم برامج تدريبٍ مستمرٍ منها مؤسستين حكوميتين، و(١٧٣) مؤسسةً خاصةً، كما تقدم دوراتٍ تدريبيةً لمستويات ما بعد التعليم الأساسي وما بعد التعليم الثانوي، وتبلغ نسبتها واحدا من كل (٢٠٠) طالبٍ على كل المستويات وواحدٍ من كل ثمانية خريجيّن على مستوى التعليم العالي، ويقل عدد الفتيات بين طلاب التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ عن واحد في المائة حسب اللجنة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠١٤).

ويتبع التعليم والتدريب التِّقنيّ والفنيّ في اليمن من حيث الهيكل الجهات المسؤولة عنه، من وزارات وهيئات ومجالس عليا، أضف إلى ذلك أن كادره البشريّ لم يحصل على التقدير اللائق به، وأن التوسع في هذا النوع من التعليم لا يزال يسير ببطءٍ شديدٍ، وإن مخرجات هذا النوع من التعليم لا تلبي الاحتياجات الفعلية للبلد، ناهيك عما يؤدي إلى انخفاض مستويات التحصيل العملي للطلاب؛ ومن فقد ثقة مؤسسات العمل بمهارات وقدرات خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ، أضف إلى ذلك صعوبة حصول الخريجيّن على وظائف، وكذا ارتفاع معدلات التسرب في جميع برامج التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ، ولا سيما بين الإناث، كما إن المناهج الدراسية بعيدةٌ عن المهارات المطلوبة في القطاع الصناعي، وصارت التجهيزات والمعدات متهالكةً ورديئةً، ولا تتماشى مع متطلبات التطور في سوق العمل، ناهيك عن صعوبة تزويد منشآت التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ بالمعلمين والمدربين المؤهلين، لأن المدربين الحاليين تعوزهم الخبرة في مجال الصناعة وفي نقل المعرفة والمهارات التي يطلبها أرباب العمل (المشرعي، ٢٠١٤).

وانعكس الوضع على كليات المجتمع التي تخضع للجهة التي تكلف بإدارة التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ اليمني التي لم يستقر قرار تبعيتها، حيث انتقلت تبعيتها منذُ عام الوحدة (١٩٩٠م)، ما بين وزارة العمل والتدريب المهنيّ ثم وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، ثم وزارة التربية والتعليم، حتى صدر قانون كليات المجتمع (١٩٩٦)، الذي حدد فيه أهداف كليات المجتمع والمتمثل في العمل على إعداد كوادر متوسطةٍ لتأمين متطلبات التنمية من القوى البشرية ذات الكفاءات التِّقنيّة والفنيّة والمهنيّة، وكذلك ترسيخ مبدأ مشاركة المجتمع في نشر التعليم، وأيضاً إنشاء نظامٍ تعليميٍّ يتميز بالمرونة والتكيف مع التِّقنيّات الحديثة ومؤشرات سوق العمل، والشكل التالي يبين سلم النظام التعليميّ الحالي في اليمن.

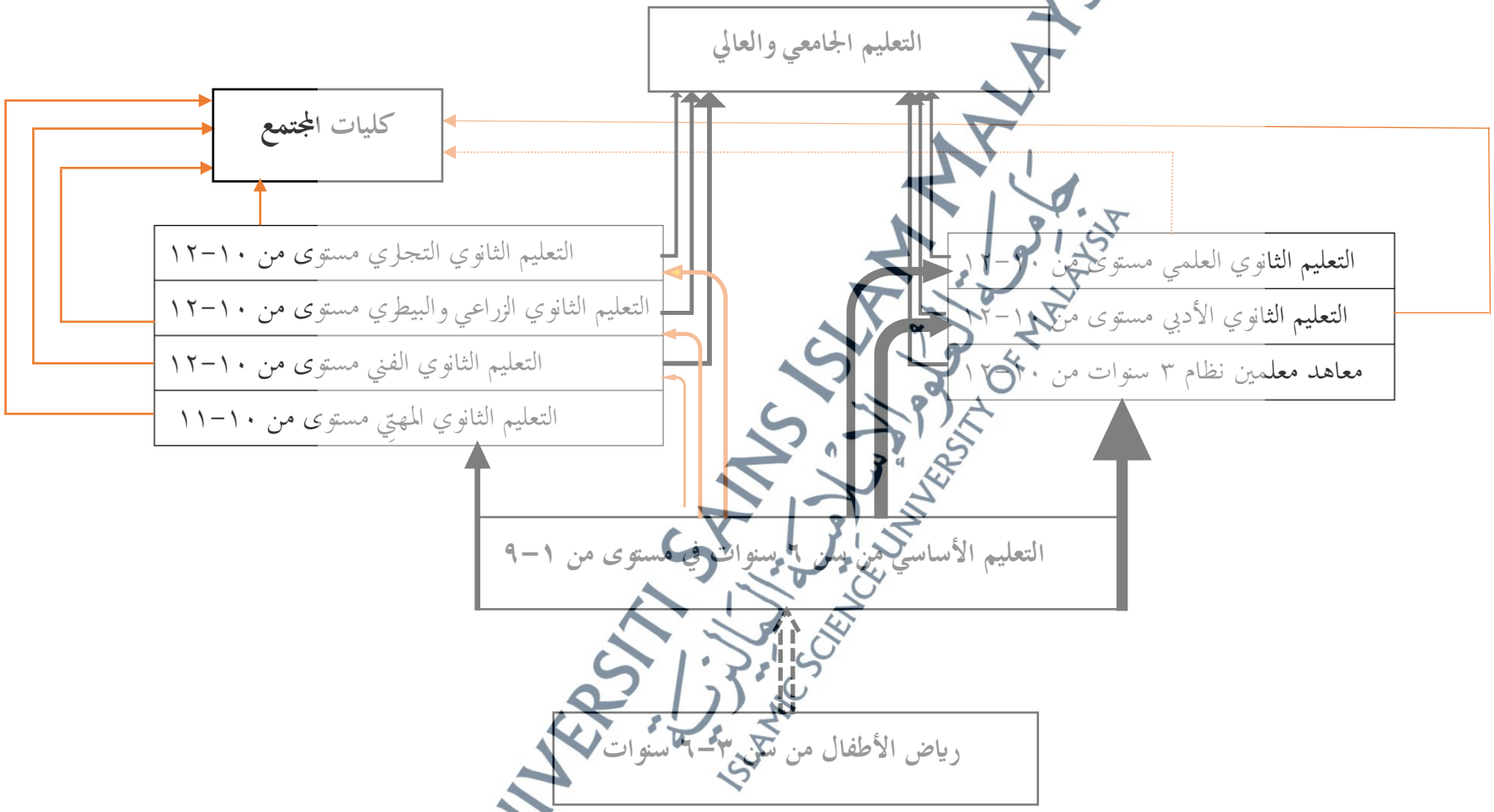

شكل رقم (١،١) سلم النظام التعليميِّ اليمني المصدر: بنية التعليم المبينة في تقرير اللجنة الوطنية للتعليم للجميع، ٢٠١٤ بتصرف من الباحث

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

بالرجوع إلى شـــكل رقم (١،١) نجد أن كليات المجتمع باليمن لا تتبع التعليم العالي بل الأمر المؤسف والملاحظ للعيان وجود تنازع للسيطرة على التعليم في فترة النزاع الحالي من قبل (٩) جهات تبعاً للكيانات التي أُنشئت من قبل الجهات التي تتحكم بمسار توجيه النزاع، وكذلك الجهات الخاصة التي تدير التعليم وفق توجهاتها المختلفة، واسهم هذا الوضع في إضعاف الخدمات التعلمية وتعطيل جودتها، إضافةً إلى ارتفاع نسب التسرب المرصودة في مختلف المنشآت التعليميّة عما كانت عليه قبل النزاع لتصل إلى نسبة (٦٠٪) من الاطفال في سن المدرسة، وهناك أكثر من مليوني طفل تسربوا من المدارس في فترة النزاع، ويضاف إلى هذا (١،٦) مليون طفل خارج مؤسسات التعليم من(تحذف) قبل فترة النزاع، أضف إلى ما سبق أن أكثر من (٣٧٠٠) منشأة تعليمية مغلَقة نظراً لتعرضها للتدمير الكلي أو الجزئي من جراء الأعمال القتالية (مركز الدراسات والإعلام التربوي، ٢٠١٧).

لقد خلف النزاع تحدياتٍ عدةٍ من أبرزها: زيادة الفقر وغلاء المعيشة التي أدت إلى انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم، وزيادة حالات النزوح من المدن إلى الارياف، ولجواء عدد من الأسر وكوادر التعليم إلى خارج البلد، ناهيك عن تجنيد من هم في سن التعليم وإلحاقهم بأماكن القتال، وقتل من المعلمين أكثر من (٢٠٠) معلم ومعلمة، وأكثر من (٧٠٪) من المعلمين بدون رواتب لعدة أعوامٍ، تلك بعض العواقب الجمة التي أخلت بمقومات التعليم بشكلٍ عام (مركز الدراسات والإعلام التربوي، ٢٠١٧).

١،٣ مشكلة الدراسة:

أثرت النزاعات المسلحة سلباً على منظومة التعليم وشكلت تهديدًا بالغ الأثر على عمليتي التعليم والتعلم، وأخلَّت باستقرار ومعيشة السكان، وفرضت على المستوى المعرفي واقعًا أشد ظلمةً وأنكى سبيلاً، لها نتائج ســـلبية ملموســـة على المدى القريب والبعيد، من تلك النتائج تعطيل مقومات وأبعاد التنمية المعرفية والمعيشـــية، مما أفرز وضـــعاً طارداً للعلم والمعرفة (Cano & Duarte, 2016)، وتأثرت

منظومة التعليم بالأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية وحالات الاستقرار السائدة في المجتمع، وبالرغم من التقدّم الذي أُحرز في التعليم اليمنيّ قبل فترة النزاع الحالي إلا إنَّ اليمن عجز عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٥) والمتعلقة بإتمام التعليم وتكافؤ فرص التعليم بين الجنسين في كافة مستويات التعليم، حيث لازالت معدلات التسرُّب من المدارس مرتفعة حسب ما أشار إليه تقرير اللجنة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠١٤).

وقد فاضت النزاعات المسلحة تداعياتٍ سلبيةً قويةً حيال التعليم بكافة أنواعه، ومن أهم التداعيات ارتفاع معدل الفقر بين السكان كتداعٍ اقتصاديٍ للنزاع يحد من جودة التعليم، حيث صنفت منظمة الأغذية والزراعة الفاو (٢٠١٨) اليمن في آخر قائمة بلدان العجز الغذائي ذو الدخل المنخفض وأسهم النزاع في سير القطاع الصحي اليمني نحو الانهيار وفق منظمة الصحة العالمية (٢٠١٧ ناهيك عن تراجع حق السيادة على إدارة البلد، وضعف ترسيخ العدل والإنصاف، وتفشي الجريمة، وغياب السلام والأمن الشخصي حسب مؤشر السلام العالمي (Global Peace Index, 2019). ومازال اليمن يشهد "أكبر كارثة إنسانية في العالم" (ميركل، ٢٠١٨)، وعليه يمكن القول إنَّ النزاعات المسلحة في اليمن أسهمت إلى حدٍّ ما في تخلفٍ مأساويٍ ناتجٍ عن تفاعلٍ ثالوثيٍّ: شبح المجاعة؛ تفشي الأمراض، وتجهيلٌ وحرمانٌ من التعليم.

وأسهمت النزاعات المسلحة في توسيع الفجوة المعرفية في المجتمع اليمني، حيث سجَّل أدنى مستوى للمعرفة العالميّ في اليمن منذ العام (٢٠١٥)، وأوصلت هذه النزاعات العملية التعليميّة في البلد إلى أسوا مراحلها، وأقعدتها عن السير وأدخلتها في موت سريريٍّ كانعكاسٍ طبيعيٍّ للنزاع المتفاقم، ويُعتبر التعليم من أكبر القطاعات التنموية المتضررة من القتال الدائر في اليمن حيث ساهم النزاع في التأثيرات السلبية المستقبلية على الشباب حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠١٦، ومكمن التأثير السلبيّ على مستقبل الشباب

يتمثَّل في تراجع العملية التعليمة وجودة مخرجاتها، ولهذا سجلت اليمن أعلى مستويات الفقر والبَطالة والأُمّية، وأدنى معدّلات التعليم والتغذية بين جميع البلدان (البنك الدولي، ٢٠١٧).

وليس وضع التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ في هذه الفترة بأحسن حالٍ مما ذُكر آنفاً، فهذا النوع من التعليم يستقطب حالياً أقل من (٢٪) من خريجيّ التعليم العام، والإنفاق على هذا النوع من التعليم يمثل (٠,٢٪) فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ويُضاف إلى ذلك أن الملتحقين بالتعليم الفنيّ والمهنيّ لا تُتاح لهم فرص الالتحاق بالتعليم العالي حسب تقرير اللجنة الوطنية للتعليم للجميع (٢٠١٤، والشكل التالي يبين الضعف في مستوى الإنفاق على هذا النوع من التعليم.

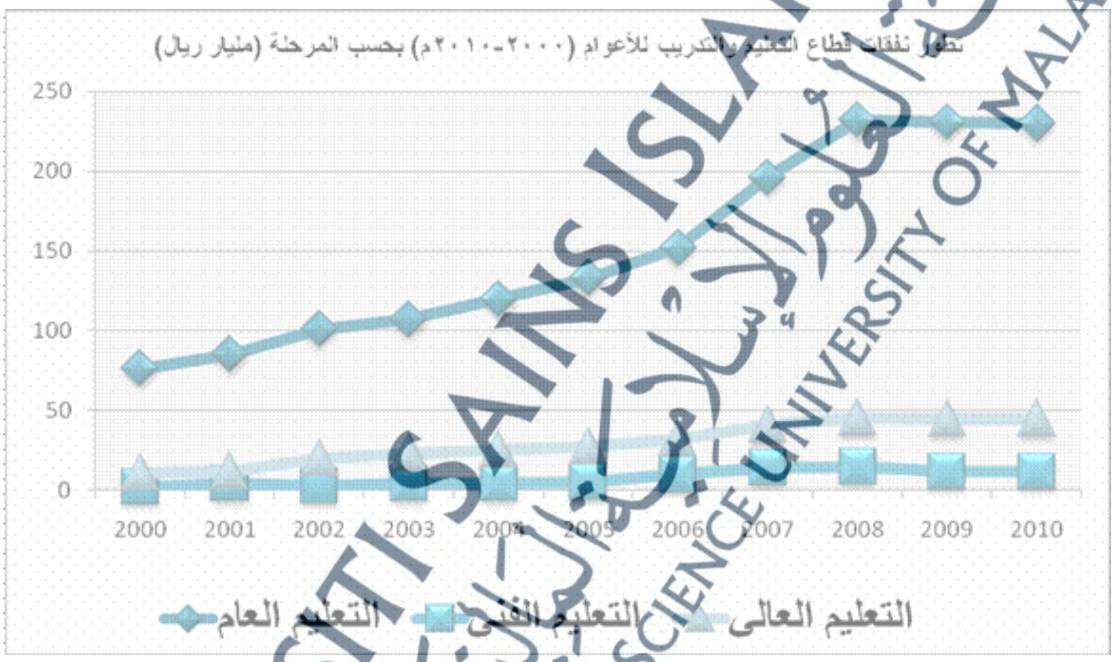

شكل رقم (١،٢) الإنفاق على قطاع التعليم اليمنيّ حسب المركز الوطنيّ للمعلومات، ٢٠١٥

يتبين من الشكل قم (١،٢) أنَّ مستوى الإنفاق على التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ متدنيّ حيث يظهر المؤشر ارتفاعاً طفيفاً في زيادة مخصصات هذا القطاع في ثلاثة أعوام، ثم تراجعاً واستقراراً عند مستوى ضعيفٍ جداً، أضف إلى ما سبق أنَّ الطلاب الملتحقين بهذا التعليم هم من الفئة العمرية المرغوب في استقطابهم للقتال من قبل أطراف النزاعات، لذا فالتداعيات حيالها كثيرةٌ، ناهيك عن الأضرار المتعددة،

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ومنها تعرض (٦٧) من منشآت التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ الحكومية للتدمير الكلي والجزئي، وتدمير عدد (١٧) من المنشئات الخاصة، وقد بلغ عدد العاملين في التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ (٣,٣١٥) موظفًا وموظفةً قبل النزاع أي في العام ٢٠١٣ /٢٠١٤، انقطع منهم عن العمل بسبب النزاعات المسلحة (١٩٢٨) موظفًا وموظفةً يمثلون ما نسبته (٥٨٪) من مجموع الكادر البشريّ، وفي جانب الطلاب شهد العام الدراسي ٢٠١٤ /٢٠١٥ انقطاع (٩٥٠٠) طالبًا وطالبةً عن الدراسة في (٢٩) مؤسسةً تعليميةً وتدريبيةً، إضافةً إلى عدم مقدرة عددٍ كبيرٍ من الطلاب على مواصلة الدراسة نتيجةً لنزوح عائلاتهم إلى الأرياف (الإدارة العامة للإحصاء، ٢٠١٦).

إنَّ النزاعات المسلحة في ظل توسع الفجوة المعرفية لها آثارٌ في تدمير البُنى التحتية للتعليم والتدريب، وتدني تنمية مهارات وقدرات الشباب، مما انعكس ذلك بشكلٍ كبيرٍ على الوضع التعليميّ بشكلٍ عام وعلى جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ بشكلٍ خاصٍ، حيث تُعزى جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ إلى متغيراتٍ مختلفةٍ ومن أهمها: اكتساب المعرفة، والتكيف مع مجتمع العمل، واستمرارية تنمية الذات، واكتساب الكفاءة؛ ومهارات العمل ضمن فريق، ثم القدرة على تحمل المسؤولية وحل المشكلات المعقدَّة، وبالرغم من أهمية هذا إلا أنَّ هناك قلةٌ من الباحثين الذين سلَّطوا الضوء على التداعيات التي تنتج عن النزاعات المسلحة وتُؤثر في جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ، ومن المهم في ضوء ذلك دراسة العلاقة بين آثار تداعيات النزاعات المسلحة التي تمس مجال الاحتياجات الاساسية للإنسان في المجتمع اليمني وبين جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ في ظل اتساع فجوة المعرفة.

وبهذا تمحورت مشكلة الدراسة حول الكشف عن آثار التداعيات التي سببتها النزاعات المسلحة على جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ، في ظل الفجوة المعرفية في المجتمع، من خلال قياس أراء الكادر البشريّ –معلمين؛ إداريين، وطلاب– في كليات المجتمع الحكومية باليمن، للوقوف على تلك الآثار

وتحليل أبعادها، ووضع المعالجات المناسبة لذلك من خلال النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة، والتي سوف تسهم في الحد من النتائج السلبية التي أفرزتها النزاعات المسلحة حيال الشباب وجودة تعليمهم عند الأخذ بتلك التوصيات.

١،٤ أسئلة الدراسة: الاسئلة التالية تحيط بجوانب مشكلة الدراسة المطروحة:

١) إلى أيّ مدى تؤثر تداعيات النزاعات المسلحة وأبعادها في جودة خريجيّ التعليم والتدريب؟

٢) كيف تؤثر تداعيات النزاعات المسلحة وأبعادها في الفجوة المعرفية؟

٣) هل هناك تأثيرٌ مباشرٌ ذو دلالةٍ إحصائيّة للفجوة المعرفية في جودة خريجيّ التعليم والتدريب؟

٤) هل يوجد دلالة وتأثير غير مباشر لتداعيات النزاعات المسلحة تؤثر في جودة خريجيّ التعليم والتدريب عندما تتوسط الفجوة المعرفية العلاقة بينهما؟

١،٥ أهداف الدراسة:

٥) الكشف عن مقدار الدلالة والتأثير المباشر لتداعيات النزاعات المسلحة وأبعادها في جودة خريجيّ التعليم والتدريب.

٦) التحقق من الدلالة والتأثير المباشر لتداعيات النزاعات المسلحة وأبعادها في الفجوة المعرفية.

٧) الكشف عن مقدار الدلالة والتأثير المباشر للفجوة المعرفية في جودة خريجيّ التعليم والتدريب.

٨) التحقق من وجود دلالةٍ وتأثيرٍ غير مباشرٍ لتداعيات النزاعات المسلحة تؤثر في جودة خريجيّ التعليم والتدريب عندما تتوسط الفجوة المعرفية العلاقة بينهما.

١،٦ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيوية موضوعها وتنوعه، وتتضح أهمية هذه الدراسة من خلال أهميتها العلمية والعملية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

١،٦،١ الأهمية العلمية:

إن هذه الدراسة هي امتدادٌ لجهود بعض الباحثين الذين تناولوا في دراساتهم متغيرات هذه الدراسة بشكلٍ منفردٍ، كما أنَّها تناولت موضوعاً لم ينل نصيبه من البحث والدراسة بالقدر الكافي، ولهذا تُعتبر هذه الدراسة محاولةً لسد الفراغ الواضح في أدبيات المجال المذكور آنفاً، إضافةً إلى أن الجمع بين البيانات الأولية التي جمعت عن طريق الاستبانة وبين البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من تحليل مؤشر المعرفة العالمي تشكل إضافةً بارزةً في هذه الدراسة، وتجعل من هذه الدراسة مرجعاً لدراساتٍ علميةٍ لاحقةٍ أكثر عمقاً في هذا المجال، ناهيك عما تسهم به هذه الدراسة من إضافةٍ إلى المجال المعرفي.

ومن الأهمية النظريّة لهذه الدراسة أنَّها اعتمدت في تحليل نتائج فرضياتها على استخدام أكثر من أسلوبٍ إحصائيٍّ، مما يجعل هذه الدراسة أكثر موثوقيةً وصلاحيةً، ومن هذه الأساليب الإحصائيّة؛ التحليل العاملي الاستكشافي بواسطة برنامج تحليل الحزم الإحصائيّة والتحليل العامليّ التوكيديّ بواسطة برنامج أموس، إضافةً إلى تحليل مسار العلاقات المباشرة والغير المباشرة بين فرضيات الدراسة، ويعد استخدام الطرق الإحصائيّة آنفة الذكر أحد الإضافات المميزة في هذه الدراسة.

ومن ضمن أهمية هذه الدراسة أنَّها تلافت القصور والانتقادات التي توجه للدراسات الكمية، كانخفاض معدلات الاستجابة وتحيز عينة البحث أو أخطاء أخذ العينات، وانحرافاتها، أو تحيز الباحث الناتجة عن معرفةٍ مسبقةٍ، وما إلى ذلك، حيث تم تعزيز نتائج الدراسة الكمية بالمقابلات؛ كطريقة تصنيف مختلطةٍ لمعالجة أوجه القصور هذه حسب مورس (Morse, 1991). نظراً لأن لطريقة التصنيف المختلط فعالية أكثر في التنبؤ بالبيانات ذات الصلة بموضوع الدراسة لأنَّها تحتوي على تحليلاتٍ أشمل للظواهر تُعزز صحة النتائج كما أشار إلى ذلك راوات (Rawat, & Malhan, 2019).

١،٦،٢ الأهمية التطبيقية:

تتضح أهمية الدراسة في جانبها التطبيقي في النتائج التي خرجت بها الدراسة الحالية والتي توصلت إلى حلولٍ لمشكلة وأسئلة موضوع هذه الدراسة، حيث يسهم توظيف هذه النتائج إلى حدٍ ما بالتخفيف مما عاناه ويعانيه المجتمع من ويلات النزاعات المسلحة، عبر التأثير على الأجيال وتعليمها حالاً ومآلاً، كما بحثت الدراسة في أحد المواضيع الهامة التي تؤثر في العلم والعمل، وأبرزت هذه الدراسة مكامن الضعف والخلل في مقدار العوامل التي تؤثر في جودة المخرج التعليميّ لكليات المجتمع اليمنية، بغية تلافي القصور والإسهام في تطوير مخرجٍ تعليميّ نوعيّ.

وإذا تم الأخذ بنتائج هذه الدراسة من قبل المعنيين في كليات المجتمع وفي الإدارات المعنية بهذا القطاع التعليميّ فإن المأمول من ذلك هو وقف الخلل وتقليص الفجوة في هذا القطاع، ولقد وضعت هذه الدراسة تصوراً لمعالجات الآثار التي عكستها تداعيات النزاعات المسلحة على الشباب وتنميته وتعليمه، وبالتالي فإنّ الأخذ بهذه المعالجات قد تكفل تصحيح المسار وتصويب الأخطاء للنهوض بالتعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ بكل مقوماته، وتتجلى الأهمية التطبيقية أيضاً في مجمل المنافع التي يمكن أن تحد من آثار تداعيات النزاعات المسلحة، من خلال الاهتمام بجودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ، والتي قد تعود منافعها على متخذي القرار في اليمن وواضعي السياسات التعليميّة ومقدميّ الخدمة في كليات المجتمع، ولإدارة، وأعضاء هيئة التدريس، والجهاز الإداري المسؤول عن هذا النوع من التعليم، كما تعود أيضاً على المستفيد من المخرج التعليميّ، كالطالب وسوق العمل والمجتمع بشكلٍ عام.

١،٧ حدود الدراسة:

تحددت الدراسة من خلال حدودها الموضوعية، والزمانية، والبشريّة، والمكانية.

١،٧،١ الحدود الموضوعية:

تم تناول المؤشـــرات الدالة على أهم الآثار لتداعيات النزاعات المســـلحة في جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ في كليات المجتمع، وناقشـــت الدراســـة آثار تداعيات النزاعات المســـلحة على الفجوة المعرفية، ومقدار تأثير الفجوة المعرفية في جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ في مجتمع الدراسة.

١،٧،٢ الحدود الزمانية:

ركزت هذه الدراسة على تحليل تقارير المنظمات الدولية والمحلية، والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراســـة ابتداءً من العام ٢٠١٤ إلى غاية العام ٢٠١٩ بما يتعلق بالنزاعات المســـلحة وجودة خريجيّ التعليم، إضافةً إلى تحليل بيانات جُمعت من كليات المجتمع بواسطة الاستبانة والمقابلة.

١،٧،٣ الحدود البشريّة والمكانية:

اقتصـرت هذه الدراسـة على الكادر البشـريّ –معلمين، إداريين، طلاب– المنتسـبين إلى التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ في كليات المجتمع اليمنية، حيث تم مســـح ما يصـــل الى ثلثي كليات المجتمع الحكومية التي كانت فيها الدراسة منتظمة في فترة الإحصاء.

١،٨ تعريف المصطلحات الأساسية:

يتضح تعريف أهم المصطلحات الواردة في الدراسة في الجزئيات التالية.

١،٨،١ الآثار:

ورد في "المعجم الوسيط" أن الأُثُر هو العلامة. كأَثَر الجرح بعد البُرء. وفي "لسان العرب" الأَثَر بقية الشيء والجمع آثار، وأَثَرَ كذا بكذا أَي أَتْبَعه إِياه، والأَثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء. والتأثير تكوين الأَثَرِ في الشيء كالجرح في الجسد يبرأ ويبقى أثره (عمر، ٢٠٠٨).

١،٨،٢ تداعيات:

إن التداعي في معناه اللغوي هو الاجتماع على الشـــيء، ومنه ما أورده القرآن في قول الله تعالى: ﴿تَدْعُوا مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى﴾ (القرآن. المعارج ٧٠ :١٧)، ودعوتَها إيّاهم تعني: ما تَفْعَلُ بهم من الأفاعيل (عمر، ٢٠٠٨). والتداعِي مصدر تداعَى، ومنه أن يدعو القوم بعضهم بعضاً حتى يجتمعوا، ومنه المعنى المجازي: تداعى المبنى، أي آل إلى الانهيار (ابن منظور، ١٩٩٤)، وتوحي كلمة تداعيات، أن أمرا يدعو أمراً آخر، مثلما يستدعي السبب النتيجة ومنه ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم في قوله "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" (موسوعة الفرق والمذاهب، ٢٠١٨).

١،٨،٣ تعريف آثار تداعيات النزاعات المسلحة:

تم تعريف آثار تداعيات النزاعات المسلحة إجرائياً هنا بأنَّها كل إضافاتٍ أو مخلفاتٍ للمواجهة الحادة والفعل الخشن، وما تسببه حالاً ومآلاً من أعراضٍ ماديةٍ ونفسيةٍ أو أذى يطال الفرد والمجتمع بطرقٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ، وكل عاقبةٍ ذات صلةٍ بمجالات استقرار حياة الأجيال المادية والمعنوية، وتم قياسها بالدرجة التي حصلت عليها الفقرات من رقم (١ – ٥٠) التي تمثل المتغير المستقل، بموجب إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة.

١،٨،٤ تعريف الفجوة المعرفية:

تعرف فجوة المعرفة بأنَّها "كل ما نقوم به ولا نعرفه" كما أشار الى ذلك ليند وبومقاردن (Lind & Boomgaarden, 2019). وتعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنَّها مقدار الدرجة التي تحصل عليها المتغير الوسيط، والتي قيس من خلال تحليل الفروق في كلٍ من السبعة المؤشرات التي اعتمدتها الأمم المتحدة لقياس مؤشر المعرفة العالمي، حيث تم الحصول على المتوسط الحسابي للمؤشرات الرئيسة والمؤشر

الإجمالي وتوزيعها على عينة الدراسة، ومن ثم إدراجها في مقياس ليكرت خماسي التقييم، وتمثلها الفقرات من رقم (٨٥ –٩١)، في البيانات التي ادخلت لبرنامج تحليل الحزم الإحصائيّة.

١،٨،٥ تعريف جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ:

تعرف جودة خريجيّ التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ إجرائياً في هذه الدراسة أنَّها مقدار قياس مجموع المهارات التي يكتسبها خريج التعليم والتدريب التِّقنيّ والمهنيّ، وما يتمتع به من مميزات ذاتية وقدرات معرفية تلبي متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع والجهات المنتفِعة منه، وتتحدد بمقدار الدرجة التي تحصلت عليها فقرات المتغير التابع في هذه الدراسة، والمقاس بالفقرات من رقم (٥١ –٨٤)، وفق إجابات أفراد العينة على فقرات استبانة هذه الدراسة.

١،٩ خلاصة الفصل:

لقد ناقش هذا الفصل أساسيات الدراسة؛ حيث اتضح أن الاختلاف فطرة فطر الخالق النفس البشريّة عليه، وللنزاعات العنيفة تداعيات آنية ومستقبلية تتضح من مجمل التأثيرات التي تلحق بالعنصر البشريّ، ومجال تعليمه وتطويره، وأبرزت مشكلة الدراسة التداعيات النزاعية التي لحقت بالتعليم وزادت من مآسيه في ظل فجوةٍ معرفيةٍ تتزايد وتتسع، وتبلورت من المشكلة ستة أسئلة لتتحقق الأهداف من الإجابة عليها، وتنعكس أهمية هذه الدراسة في أنَّها تعالج جملةً من السلبيات والإخفاقات في مسيرة التعليم والتنمية، نظراً لأن قدرات الأمم تقاس بما تمتلكه من طاقاتٍ بشريةٍ مؤهلّةٍ وقادرةٍ على التكيف مع أيّ جديد بكفاءةٍ وفاعليةٍ، ومدى فاعلية تلك القدرات في الاستخدام أو الإنتاج في مجال العلم والمعرفة. والفصل التالي يبين الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات هذه الدراسة.